العرب
الجمعة 2019/07/26
السنة 42 العدد 11419

الجزائر تلجأ للتكنولوجيا المالية لترتيب الفوضى الاقتصادية

تصاعدت الدعوات في الجزائر إلى استخدام جميع الأسلحة لتفكيك الفوضى الاقتصادية وانفجار الاقتصاد الموازي من خلال استخدام التكنولوجيا المالية وإجراء إصلاحات هيكلية لنشر ثقافة التعاملات المالية الرقمية وتوسيع الخدمات الإلكترونية في القطاع المصرفي بعد فشل جميع جهود محاصرة السوق السوداء.

الجزائر – أكدت مجموعة من الخبراء أن تعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر مرهون، بشكل أساسي، بنجاح الجهود المبذولة في مكافحة الفساد وترويض الاقتصاد الموازي.

وأشاروا خلال ندوة عقدت مؤخرا في العاصمة الجزائرية إلى أن الارتفاع المتزايد في استخدام السيولة النقدية، رغم الظروف السيئة التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة، يفرض اعتماد آلية مستدامة لتقليص التعامل نقدا.

وتبدو مسألة رقمنة الاقتصاد المعتمد على عوائد النفط والغاز بشكل كبير إحدى أهم الخطوات التي يفترض أن تركز عليها السلطات في الوقت الحالي لمكافحة الفساد، الذي ينشأ داخل بيئة القطاع الموازي، وبالتالي قطع الطريق أمام المتعاملين معه بشكل كامل.

ويتفق خبراء أسواق المال على أن اعتماد التكنولوجيا المالية سيتيح للسلطات معرفة تحركات الأموال، التي تدور في السوق السوداء للعملة على وجه التحديد.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية لأستاذ الاقتصاد محفوظ قبي قوله خلال يوم دراسي حول "الخدمات المصرفية الإلكترونية" إن "تطور الدفع الإلكتروني نسبي على مستوى تطور اقتصاد البلد القائم على قواعد السوق والتنافسية في الوقت الذي ما زال الاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع البترولي والغازي".

40
مليار دولار التقديرات القصوى لحجم الاقتصاد غير الرسمي خارج سجلات الدولة الجزائرية

ورغم التقدم المحقق في هذا المجال إلا أن الدفع الإلكتروني يبقى "ضعيفا" من حيث نسبة المعاملات في الجزائر بعد ربع قرن من مباشرة إصلاحات تهدف إلى تحديث المنظومة المالية.

ويرى قبي أن الدفع الإلكتروني يفرض تقديم أرقام الأعمال الصحيحة، وبالتالي يكون خضوعها للضريبة حقيقيا، في حين أن ذلك لا ينسجم مع عقلية المتعامل الجزائري.

وقال إن "نظاما جبائيا غير فعال لا يمكنه السماح بإدخال وسيلة دفع تقوم على الوضوح والشفافية".

وتتباين تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير، فالمسؤولون في الحكومات السابقة لم يعطوا أرقاما دقيقة وسط شكوك حتى من وزراء المالية في الأرقام المعلنة.

وكانت حكومة عبدالمالك سلال قد قالت في مارس 2015 إنها تبلغ قرابة 40 مليار دولار، بينما قدرتها حكومة أحمد أويحيى في سبتمبر 2017 بنحو 19 مليار دولار.

وتعتقد المختصة الاقتصادية مليكة صديقي أن الوقت قد حان لتسريع مسار الخدمات البنكية وإرساء مناخ ثقة يسمح بـ"تغيير ثقافي" في سلوك الدفع لدى الجزائريين.

وقالت في الندوة إن "المستهلكين والتجار ما زالوا يقاومون وهم مترددون، وأن هذه المقاومة راجعة إلى غياب الثقة في مثل هذا النوع من وسائل الدفع".

أما الأسباب، حسب رأيها، فتعود إلى هيكلية الاقتصاد المحلي، الذي ما زال يفضل الدفع النقدي بسبب وزن الاقتصاد الموازي وضعف التعاملات البنكية.

ودعت في هذا الخصوص إلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لاسيما البنكية والمالية من أجل جعل الخدمات المصرفية الإلكترونية "دعامة" للتنمية الاقتصادية في المستقبل.

وترى أنه من الضروري تكثيف الحملات التحسيسية وتعزيز دور بنوك القطاعين العام والخاص في النظام المالي، فضلا عن إدخال إجراءات تحفيزية عوض العقوبات من أجل توعية التجار بأهمية الدفع الإلكتروني.

ومن الواضح أن التركيز على البنية التحتية التكنولوجية لا يزال يسير بخطى متثاقلة في الدولة العضو في منظمة أوبك.

واعتبر المختص في الاتصال رفيق شيبان أن النقص الفادح في التحكم في التكنولوجيات الجديدة في المجتمع الجزائري قد ساهم بشكل كبير في ضعف استعمال الدفع الإلكتروني.

وتشير بيانات مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي إلى أن النصف الأول من العام الجاري شهد نحو 212.6 ألف عملية دفع عبر الإنترنت. في المقابل، فاق عدد عمليات السحب عبر الموزعات الآلية خلال الفترة ذاتها حاجز 4.8 مليون عملية.

ويقول رئيس المجمع مجيد مسعودان إن الحصيلة الخاصة بالدفع الإلكتروني تشير إلى أن عدد أصحاب بطاقات الدفع البنكية قد بلغ 2.2 مليون بطاقة في بلد يبلغ تعداد سكانه 40 مليون نسمة.

وأكد أن عدد الصرافات الآلية المخصصة للسحب النقدي لا يتعدى 21.4 ألف جهاز منتشر في 44 ولاية.

وتظهر بيانات اتحاد المصارف العربية أن القطاع المصرفي الجزائري يضم 29 بنكا، سبعة منها حكومية والبقية تتوزع بين بنوك على ملكية رجال أعمال جزائريين وعرب وأجانب.

وتسيطر البنوك الحكومية على أكبر حصة من النشاط المصرفي، إذ تستحوذ على 80 بالمئة من أموال القطاع و85 بالمئة من القروض و90 بالمئة من الودائع.

ووجه بنك الجزائر المركزي أنظاره في يناير الماضي إلى الصيرفة الإسلامي في أحدث محاولة لمواجهة الأزمات المالية، التي تعاني منها البلاد بسبب الحجم الكبير للاقتصاد الموازي.

وجاءت الخطوة بعد إقرار السلطات حينها بعجزها عن كبح تبخر احتياطات العملة الصعبة ولجؤها إلى طباعة النقود لمعالجة اختلال التوازنات المالية.

وفي مواجهة مشكلة تآكل احتياطاتها النقدية، لا تركز الدولة بالأساس على جلب المزيد من العملة الصعبة إلى الخزينة العامة، بل على خفض الواردات حيث تفرض قيودا على حزمة من السلع من بينها السيارات.

حان وقت رقمنة النظام المالي

إملاءات أردوغان تعيد الليرة إلى الهبوط

تركيا تغامر بخفض الفائدة بأكثر مما يحتمله اقتصادها العليل

إملاءات أردوغان تخفض أسعار الفائدة بنسبة 4.25 بالمئة

فرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إرادته على البنك المركزي بإجراء خفض كبير في أسعار الفائدة، يتعارض مع الوضع الهش للتوازنات المالية والاقتصادية، وهو ما انعكس بسرعة ووضوح في اتجاه الليرة إلى الانخفاض فور إعلان القرار.

لندن – فوجئت الأسواق المالية أمس بإعلان البنك المركزي التركي خفض أسعار الفائدة بنسبة 4.25 بالمئة، وهي نسبة تقارب ضعف توقعات المحللين وتعكس إملاءات الرئيس رجب طيب أردوغان الذي يعارض بشدة مستويات الفائدة المرتفعة.

ويأتي القرار بعد أكثر من أسبوعين من إطاحة أردوغان بمحافظ البنك المركزي السابق مراد تشتين قايا، بسبب رفضه المغامرة بتنفيذ إملاءاته، التي يمكن أن تفاقم الأزمات المالية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد.

وتمكن تثبيت أسعار الفائدة لمدة 7 أشهر عند 24 بالمئة من تهدئة تذبذبات الليرة، لكن خفضها أمس أعادها إلى منحدر الهبوط، لأن القرار سيفاقم انحدار ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالاقتصاد التركي.

وكان خبراء يتوقعون خفضا بواقع 2.5 بالمئة بحسب استطلاع أجرته رويترز الأسبوع الماضي لآراء مجموعة واسعة من الخبراء والمحللين، وهو ما يعني أن القرار يخالف توقعات الأسواق ويشكل خطرا على التوازنات المالية الهشة.

وكان البنك المركزي قد اضطر إلى الامتثال لقرار أردوغان خفض أسعار الفائدة بعد انهيار كبير في سعر صرف الليرة وارتفاع التضخم إلى مستويات فلكية عند 25 بالمئة.

ويرى محللون أن الخفض أكبر بكثير من حاجة الاقتصاد، رغم تراجع التضخم إلى ما دون 16 بالمئة في الشهر الماضي، وهو ما ظهر بوضوح في تراجع سعر صرف الليرة فور إعلان قرار البنك المركزي.

وكانت الليرة قد تراجعت بأكثر من 30 بالمئة في العام الماضي وفقدت نحو 12 بالمئة أخرى منذ بداية العام، في وقت يعاني فيه الاقتصاد من الركود منذ منتصف العام الماضي وتعاني الشركات من جبال الديون.

ويواجه الاقتصاد مخاطر أخرى بسبب سياسات أردوغان حيث يمكن أن تتعرض البلاد لعقوبات أميركية بسبب شراء صواريخ روسية، إضافة إلى عقوبات أوروبية بسبب الإصرار على التنقيب عن الغاز في المياه القبرصية.

وجدد أردوغان التعبير عن قناعته بأن ارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في التضخم. وأكد أن إقالة محافظ البنك المركزي السابق كانت بسبب عدم "اتباع التعليمات". وقال إن صناع السياسة النقدية سيقدمون الآن دعما أقوى لبرنامج الحكومة الاقتصادي.

وتعهد أردوغان أن يتراجع التضخم إلى أقل من 10 بالمئة بحلول نهاية 2019، وهو ما يستبعده المحللون خاصة بعد قرار البنك المركزي المفاجئ أمس.

الخفض الكبير في أسعار الفائدة الرئيسية أثر على الأسواق التي سارعت إلى دفع العملة التركية إلى الهبوط

وكان الخبراء يتوقعون انكماش الاقتصاد التركي في الربع الثالث من العام الحالي، قبل قرار خفض الفائدة أمس، ويمكن الآن أن تتسع مخاوف الانكماش مع عودة الليرة إلى الانخفاض.

بوينغ تدرس وقف إنتاج الطائرة 737 ماكس نهائيا

نيويورك - ألمحت شركة بوينغ الأميركية لتصنيع الطائرات أمس إلى أنها قد توقف إنتاج طائراتها من طراز 737 ماكس في حال استمرت شركات خطوط الطيران في تعليق العمل بها.

وقالت الشركة في بيان إنه "في حال استمرت العقبات التي تفرضها الشركات الناظمة لحركة النقل الجوي حول العالم على عمل طائرات 737 ماكس"، فإنها "قد تقوم بتخفيض أو إيقاف إنتاج الطائرات من هذا الطراز".

وتأتي الخطوة بعد يوم من إعلان الشركة عن أكبر خسائر فصلية لها على الإطلاق، والتي بلغت 3.4 مليار دولار على خلفية المشاكل، التي تعاني منها بسبب العيوب في طرازها المثير للجدل.

وحاول رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة دينيس مويلنبرغ إرسال إشارات طمأنة بعودة الطائرة للتحليق في أكتوبر المقبل.

ونسبت وكالة بلومبيرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية إلى مويلنبرغ قوله إنه "مع استمرار جهودنا لدعم العودة الآمنة لبوينغ 737 ماكس للخدمة... سنستمر في تقييم خططنا الإنتاجية".

وأوضح الرئيس التنفيذي لبوينغ في اتصال دائرة مغلقة مع عدد من المستثمرين أنه "في حال اختلفت توقعاتنا بخصوص عودة الطائرة للخدمة، قد نحتاج إلى القيام بتخفيض إضافي في الإنتاج أو اللجوء إلى خيارات أخرى من ضمنها الإيقاف المؤقت لبرنامج الإنتاج".

وعلقت شركات طيران عالمية وبلدان تشغيل طائرات طراز ماكس 737 أو التحليق فوق أجوائها بعد التشكيك في نظام تعزيز خصائص المناورة فيها؛ إثر حادثتين أدتا إلى مقتل 346 شخصًا.

ومنعت سلطات الطيران المدني عبر العالم في منتصف مارس الماضي طائرات 737 ماكس من التحليق في أعقاب تحطم طائرة 737 ماكس 8 في رحلة لشركة طيران إثيوبية، ما أدى إلى مصرع 157 شخصا.

ووقع هذا الحادث بعد أشهر قليلة من حادث آخر لشركة لايون أير أدى إلى مصرع 189 شخصا.

وإثر الحادثتين جرى التشكيك في نظام تعزيز خصائص المناورة الخاصة بهذا الطراز. وتعمل بوينغ حاليا على تحديثه، وهو الأمر الواجب فعله لرفع المنع عن التشغيل.

وفي حال اعتبر استخدام جهاز المحاكاة إلزاميا، مثلما تطلب بعض الدول، فقد تتأخر عودة الطائرة إلى الخدمة بسبب وجود جهاز واحد فقط في الولايات المتحدة وهو السوق التي توليها بوينغ الأهمية.

وكان مويلنبرغ قد أكد في مايو الماضي أمام أوساط المال في نيويورك أن هناك خلافات مع شركات الطيران، التي تأثرت برامجها لذروة موسم السفر في الصيف بسبب أزمة الطائرة.

8
مليارات دولار، إجمالي التكلفة التي ستتحملها بوينغ بسبب أزمة طائرة 737 ماكس

وقال حينها إن "بعض شركات الطيران طالبت بتأجيل تسلم طائراتها الجديدة، في حين أخبرتنا شركات أخرى بأنها تريد الحصول على طائراتها قبل الموعد المحدد".

وتسببت المشكلة التي ألقت بظلالها على بوينغ، في خسائر بقيمة 3 مليارات دولار خلال الربع الثاني من العام الجاري، هي الأكبر لعملاق الصناعات الجوية في ربع واحد منذ سنوات.

ولن تقف المشكلة عند ذلك الحد، إذ يتوقع محللون أن تزيد أزمة الشركة في الأشهر المتبقية من هذا العام مع الضبابية، التي تكتنف تصنيع أنواع أخرى من الطائرات.

وكشف أكبر صانع طائرات في العالم عن تأخر جديد في برنامج الطائرة عريضة البدن 777 اكس، حيث أرجأت مشكلات في المحرك الذي تنتجه جنرال إلكتريك أول إقلاع إلى العام المقبل، بينما حذرت بوينغ من المزيد من التأخيرات المحتملة.

وقال مويلنبرغ في مؤتمر بالهاتف بعد إعلان النتائج إن الشركة تدرس المزيد من الخفض في إنتاج 737 ماكس.

وتجاوزت تكلفة أزمة 737 ماكس 8 مليارات دولار، بعدما كشفت بوينغ الأسبوع الماضي عن نفقات بنحو 4.9 مليار دولار تشمل تعويضا ستدفعه لشركات الطيران عن تأخر تسليمات.

وبلغ صافي خسارة بوينغ في أول ربع سنة كامل منذ توقف الرحلات التجارية للطائرة 737 ماكس حوالي 2.94 مليار دولار، مقارنة مع ربح قدره 2.2 مليار دولار قبل عام.

وهبطت المبيعات بنسبة 35 بالمئة، لتأتي دون التوقعات البالغة 18.55 مليار دولار، بحسب بيانات رفينيتيف.